مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الحرب الحوثية الإيرانية على المملكة العربية السعودية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
CSIS

ترجمة خاصة

سيث جونز، جاريد طومسون، براين ماكسورلي، جوزيف س. وبيرموديز جونيور

خبراء وباحثون في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية

الحرب الإيرانية والحوثية على المملكة العربية السعودية

القضية

تضاعف عدد الهجمات الحوثية ضد أهداف ذات أغلبية مدنية في المملكة العربية السعودية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، وفقا لتحليل جديد لدائرة الاستخبارات المركزية. لعب فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني وحزب الله اللبناني دورا حاسما في تقديم الأسلحة والتكنولوجيا والتدريب وغيرها من المساعدات للحوثيين المتمركزين في اليمن. وردا على ذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات إضافية للمملكة العربية السعودية للدفاع عن البلاد ضد هجمات المواجهة.

شنت إيران وأنصار الله، المعروفون باسم حركة الحوثيين، حملة من الهجمات البارزة ضد أهداف مدنية تابعة للسعودية والتحالف في الخليج، بدءا من التدخل الذي قادته السعودية في اليمن في العام ٢٠١٥، ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على سبيل المثال، اعترضت الدفاعات الجوية السعودية صاروخا باليستيا فوق الرياض، مما تسبب في سقوط شظايا في العديد من الأحياء السكنية. وفي نوفمبر ٢٠٢١، أطلق مسلحون حوثيون أكثر من اثنتي عشرة طائرة بدون طيار (UAVs) مع متفجرات على العديد من المدن السعودية، بما في ذلك مصافي النفط في جدة. وردت السعودية باستهداف مستودعات أسلحة الحوثيين وأنظمة الدفاع الجوي والبنية التحتية للطائرات بدون طيار في اليمن.. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أصاب صاروخ حوثي المنطقة الشرقية في السعودية، مما أدى إلى إصابة طفلين وإلحاق أضرار بعدة منازل. وفي آذار/مارس ٢٠٢١، أطلق مسلحون حوثيون عدة طائرات بدون طيار وصواريخ على مدينة جازان الجنوبية، وأصابوا منشأة تابعة لشركة النفط السعودية المملوكة للدولة، أرامكو السعودية (انظر الأشكال ١ أ و ١ ب و ١ ج). كما اعترض الجيش السعودي آلاف الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز الحوثية والطائرات بدون طيار وغيرها من أسلحة المواجهة.

وفي حين أن هذه الحوادث مثيرة للقلق، لم يكن هناك سوى القليل من تحليل البيانات حول الاتجاهات مع مرور الوقت. ولفهم الحملة الحوثية بشكل أفضل، يطرح موجز مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS هذا عدة أسئلة. ما هي القدرات العسكرية الأساسية للحوثيين وشركائهم الأمنيين، وخاصة إيران، لشن هجمات ضد المملكة العربية السعودية وأهداف أخرى، وكيف تطورت هذه القدرات؟ هل حدث تغيير في عدد أو تطور هجمات الحوثيين ضد المملكة العربية السعودية وأهداف أخرى؟ ما هي الآثار السياسية الرئيسية، بما في ذلك استخدام تدابير مضادة محددة للدفاع ضد هجمات المواجهة؟ للإجابة على هذه الأسئلة، حلل مركز الدراسات الاستراتيجية ٤,١٠٣ هجمات حوثية ضد

المملكة العربية السعودية، داخل اليمن وضد أهداف أخرى، مثل الأهداف البحرية، في الخليج بين ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ و٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١.

استنادا إلى البيانات، يحتوي هذا التحليل على العديد من النتائج الأولية. أولا، ينظم الحوثيون حملة حرب غير نظامية مكثفة بشكل متزايد ضد المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الخليج باستخدام صواريخ كروز والصواريخ الباليستية المتطورة، والطائرات بدون طيار، وغيرها من أسلحة المواجهة. وتأتي هذه الأعمال في سياق تصاعد العنف في اليمن بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية. تضاعف عدد الهجمات الحوثية شهريا ضد المملكة العربية السعودية وأهداف أخرى خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. ثانيا، زود فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الحوثيين بالتدريب وترسانة متنامية من الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة للصواريخ الموجهة المضادة للدبابات والألغام البحرية والطائرات بدون طيار المحملة بالمتفجرات والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والمركبات البحرية غير المأهولة (UMVs) وغيرها من الأسلحة والأنظمة. وقد حسن فيلق القدس وحزب الله اللبناني قدرات الحوثيين بتكلفة منخفضة نسبيا، لا سيما بالمقارنة مع النفقات السعودية على الدفاع الجوي لحماية أراضيها. ثالثا، ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها شن حملة أكثر عدوانية لتسليط الضوء علنا على الأعمال الإيرانية والحوثية وتقديم مساعدة أمنية إضافية للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.

وينقسم الجزء المتبقي من هذا الموجز إلى أربعة أقسام رئيسية. أولا، يلخص أهداف واستراتيجيات إيران والحوثيين لتوفير سياق حول الصراع الإقليمي في الخليج. ثانيا، يقيم التقرير القدرات العسكرية المتطورة لإيران والحوثيين، مع التركيز على القدرات التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ثالثا، يقدم لمحة عامة عن الحملة غير النظامية التي تشنها إيران والحوثيون ضد المملكة العربية السعودية ودول أخرى لتقييم اتجاهات وأنماط الهجوم. رابعا، يحدد التقرير الآثار المترتبة على السياسات، بما في ذلك بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها.

الشكل ١ أ: صور الأقمار الصناعية قبل الضربة لهجوم جازان، شباط/فبراير ٢٠٢١

الشكل ١ب: صور الأقمار الصناعية بعد الغارة لهجوم جازان، أبريل/نيسان ٢٠٢١

الشكل ١ ج: صور الأقمار الصناعية عن قرب بعد الغارة لهجوم جازان، نيسان/أبريل ٢

الأهداف والاستراتيجيات

يبدأ هذا القسم بدراسة الأهداف والاستراتيجيات الإيرانية والحوثية.

إيران: على مدى السنوات القليلة الماضية، لجأت إيران بشكل متزايد إلى الحرب غير النظامية كوسيلة مهمة لتوسيع نفوذها. وبدلا من شن هجمات مباشرة ضد خصومها، تعمل إيران بشكل غير مباشر من خلال الشركاء والوكلاء لعدة أسباب.

أولا، تتمتع الولايات المتحدة وغيرها من الخصوم الإيرانيين – بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإسرائيل – بميزة كبيرة في القوة العسكرية التقليدية، حيث أن مخزون إيران القديم من القدرات البرية والجوية والبحرية التقليدية يتراجع كثيرا عن الولايات المتحدة وبعض شركاء الولايات المتحدة في المنطقة. ويتألف جزء كبير من مخزون القوات الجوية الإيرانية المتقادم من الطائرات التي زودتها بها الولايات المتحدة والتي سبقت ثورة العام ١٩٧٩.

ثانيا، يتعرض معظم خصوم إيران لحملة حرب غير نظامية، يصعب الدفاع عنها. على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، يمثل قطاعا النفط والغاز ما يقرب من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد٨ وتتعرض منشآت النفط والغاز للاضطراب بسبب الهجمات الإلكترونية وأسلحة المواجهة. على مدى العقدين الماضيين، شنت الجماعات المرتبطة بإيران عددا كبيرا من هجمات المواجهة ضد إسرائيل من لبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، وضد القوات الأمريكية في العراق، وضد المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. كما قدم فيلق القدس مساعدات لجماعات مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله اللبناني، والميليشيات الشيعية في سوريا، والحشد الشعبي في العراق، والميليشيات المحلية في أفغانستان، وجماعات من باكستان والأراضي الفلسطينية ومواقع أخرى.

ثالثا، الحرب غير النظامية هي وسيلة فعالة للقتال دون إنفاق موارد كبيرة ودون المخاطرة بالتصعيد إلى الحرب التقليدية. وبالنسبة لإيران، يتمتع فيلق القدس بخبرة كبيرة في شن حرب غير نظامية، وله تاريخ طويل في دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الحركة الحوثية: تطورت الاستراتيجية العسكرية الحوثية منذ عام ٢٠١٤، لكن هدفها السياسي العام ظل ثابتا: الحصول على اعتراف دولي بحكومة يقودها الحوثيون في اليمن. لقد قام الحوثيون بتكييف استراتيجيتهم جزئيا بسبب النجاحات التكتيكية والتشغيلية وجزئيا بسبب التقدم التكنولوجي. في عام ٢٠١٥، بدأ الحوثيون في توجيه جهودهم العسكرية نحو الأهداف العسكرية السعودية وأهداف التحالف باستخدام مخزونات من الصواريخ الباليستية التي حصل عليها اليمن قبل الأزمة واستولى عليها الحوثيون من المخزونات العسكرية اليمنية خلال انقلاب ٢٠١٤-٢٠١٥. في عام ٢٠١٦، تحول الحوثيون إلى استراتيجية تستهدف بشكل متزايد البنية التحتية الحيوية، المصممة

لتقويض التحالف الذي تقوده السعودية. وفي الوقت نفسه تقريبا، بدأ الحوثيون أيضا في استهداف الأصول البحرية المدنية بالقرب من مضيق باب المندب، وهو نقطة اختناق بحرية رئيسية.

من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠، استفاد الحوثيون بشكل متزايد من التحسينات في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار، والذخائر الإيرانية المتقدمة، والمركبات البحرية غير المأهولة UMVs، وحرب الألغام البرية والبحرية. كما استهدف الحوثيون دولا أخرى مشاركة في التحالف العسكري السعودي، مثل الإمارات العربية المتحدة. وفي حين هاجم الحوثيون شركاء التحالف، يبقى هدفهم الرئيسي هو المملكة العربية السعودية. لقد وسعوا استهداف ناقلات النفط السعودية، سعيا إلى تعطيل سلسلة التوريد السعودية والتأثير على تدفق النفط. وكما هو موضح في القسم التالي، يواصل الحوثيون هذه الاستراتيجية اليوم لأنها أثبتت فعاليتها العالية. طوال الحرب الأهلية، صمم الحوثيون أهدافهم حول استراتيجية استنزاف مصممة لفرض إنهاء الأنشطة العسكرية للتحالف السعودي في اليمن مع تهميش المنافسين السياسيين المحتملين للحوثيين.

ابتداء من فبراير من عام ٢٠٢١، شن الحوثيون هجوما للسيطرة على مأرب، وهي محافظة يمنية مهمة اقتصاديا وسياسيا. ومن شأن مأرب أن توفر للحوثيين سيطرة شبه كاملة على شمال اليمن، بما في ذلك البنية التحتية الرئيسية للنفط والغاز، وأن تحسن موقفها التفاوضي السياسي. وإذا تمكن الحوثيون من السيطرة على المنطقة، فسيتمكنون من تحويل تركيزهم نحو خليج عدن والسعي للسيطرة على مضيق باب المندب. في يونيو ٢٠٢١، أحرز التحالف الذي تقوده السعودية والحوثيون بعض التقدم في توقيع اتفاق سلام، لكن الجهود الحالية فشلت حتى الآن في التوصل إلى نهاية دائمة للصراع. وقد ركز الاتفاق على خطوات لرفع الحصار عن الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون ومطار صنعاء مقابل وعد من الحوثيين بإجراء مزيد من المحادثات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، انتهكت قوات الحوثيين مجمع السفارة الأمريكية في صنعاء، واحتجزت الموظفين المحليين، وقد أدانت ذلك سريعًا الحكومة الأميركية. وفي حين لم يحتجز أي موظف أميركي، حيث تم نقل الموظفين الدبلوماسيين الأميركيين إلى المملكة العربية السعودية في العام ٢٠١٥، فإن هذا الخرق يمثل تصعيدا مباشرا ضد الولايات المتحدة يحتمل أن يكون مصمما لكسب النفوذ في المفاوضات مع التحالف السعودي. وقد أعلن الحوثيون عن نيتهم مواصلة تقدمهم العسكري إلى مدينة مأرب نفسها، مما يزيد من تعتيم آفاق مفاوضات السلام مع استمرار الحوثيين في إظهار زخمهم في ساحة المعركة.

على المدى القصير، يريد الحوثيون الحفاظ على نفوذهم وسلطتهم داخل اليمن وعلى الساحة الدولية، حيث يريدون مواصلة بناء الشرعية من خلال الانخراط مع مختلف مبعوثي الأمم المتحدة ووكالاتها مع الاستمرار في إنهاك قوات التحالف. وعلى المدى الطويل، يسعى الحوثيون إلى إقامة يمن ثيوقراطي تحت قيادةالحوثيين.

القدرات العسكرية

في العام ٢٠١٤، بدأت إيران في زيادة مساعداتها للحوثيين مع اشتداد الحرب في اليمن. قدمت إيران، بقيادة فيلق القدس، أنواعا عديدة من الأسلحة والأنظمة للحوثيين، كما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه. كما قدم فيلق القدس وحزب الله اللبناني التدريب للمقاتلين الحوثيين، بما في ذلك تحسين تكتيكاتهم العسكرية والمساعدة في تجميع واستخدام وصيانة الصواريخ والطائرات بدون طيار وغيرها من الأسلحة والأنظمة. وفي حين لا يستطيع فيلق القدس الاعتماد على الجسور الجوية والبرية لنقل الأسلحة والعتاد إلى اليمن – وهو ما يمكنه استخدامه لشركائه في لبنان وسوريا والعراق وأفغانستان – إلا أنه يستخدم العديد من طرق التهريب البحري. وكثيرا ما فككت إيران منظومات أسلحة، ووضعتها على متن قوارب، ونقلتها عبر موانئ عمانية ويمنية مثل نشتون والغيضة في محافظة المهرة.

ينقسم الجزء المتبقي من هذا القسم إلى ثلاثة أقسام فرعية رئيسية تغطي القدرات الإيرانية والحوثية: الصواريخ وغيرها من أسلحة المواجهة، والقدرات السيبرانية، والقدرات البحرية المضادة للوصول/منع الدخول (A2/AD).

القذائف وغيرها من أسلحة المواجهة

زودت إيران الحوثيين بالأسلحة والتكنولوجيا اللازمة للصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، الألغام البحرية، الطائرات بدون طيار، مثل مجموعة قاصف؛ صواريخ كاتيوشا عيار ١٢٢ ملم، منظومات الدفاع الجوي المحمولة من طراز MANPADS (Misagh-2)؛ بالإضافة إلى مادة RDX شديدة الانفجار، والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز ؛ ومن الأمثلة المحددة على ذلك استخدام الحوثيين للصواريخ الباليستية المتنقلة قصيرة المدى من طراز "بركان-H٢"، والتي استخدموها لضرب الرياض وأهداف أخرى في المملكة العربية السعودية. وخلصت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى أن الصواريخ كانت "نسخة مخففة مشتقة" من صاروخ "قيام-١" الإيراني، وأن إيران قدمت أجزاء رئيسية من الصواريخ للحوثيين. كما تم دمج المكونات الإيرانية في صواريخ أرض-جو SA-٢ في اليمن لبناء سلسلة صواريخ قاهر أرض-أرض.٢٠ كما طور الحوثيون نسخة معدلة من صواريخ كروز الإيرانية من طراز قدس-١ وقدس-٢بمساعدة إيرانية.

الشكل ٢: تحليل صور الأقمار الصناعية لمحطة معالجة النفط في بقيق، نوفمبر ٢٠٢١

بالإضافة إلى ذلك، طور الحوثيون طائرات بدون طيار متطورة بشكل متزايد ومحملة بالمتفجرات، مثل طائرات بدون طيار من طراز قاصف-١، لضرب أهداف سعودية وأهداف أخرى. ومن المرجح أن بعض الطائرات بدون طيار، مثل مجموعة قاصف، صنعت في إيران، لأنها تشترك في العديد من أوجه التشابه والقدرات مع الطائرة بدون طيار الإيرانية أبابيل-تي. ويظهر تحليل أداء الطيران لمجموعة صماد من الطائرات بدون طيار، والتي يستخدمها الحوثيون بانتظام في الهجمات، أن الأجيال الجديدة من الطائرات بدون طيار يمكنها الوصول إلى أهداف استراتيجية في عمق المملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، فإن طراز صماد-٣، عند إطلاقه من صعدة في اليمن، قادر على التحليق لمسافة ١٠٠٠ كيلومتر تقريبا إلى أهداف مثل حقل خريص النفطي ومنشأة أرامكو السعودية في بقيق. وتعد بقيق أكبر منشأة لمعالجة النفط في العالم، وقد سبق أن استهدفتها إيران. وتتركز عملية تحقيق الاستقرار في بقيق في مناطق محددة يوضحها الشكل ٢، بما في ذلك صهاريج التخزين وسلسلة المعالجة والضاغط.

وقد عرض الحوثيون علنا نماذج جديدة من الطائرات بدون طيار، مثل صماد-٤، التي يمكن استخدامها لإسقاط الذخائر على الأهداف، مما يتيح إعادة استخدامها في هجمات متعددة. ويمكن للقدرة على استهداف البنية التحتية التي كانت في السابق خارج النطاق عند إطلاق الطائرات بدون طيار من اليمن أن تجعل استهداف الحوثيين أقل قابلية للتنبؤ به، وتزيد من الضغط على الدفاعات الجوية السعودية من خلال زيادة عدد المواقع الحساسة التي يجب حمايتها.

يمتد تهديد الطائرات بدون طيار لدول الخليج إلى ما هو أبعد من الحوثيين، حيث استخدمت إيران أيضا التكنولوجيا بشكل كبير. دربت إيران مقاتلين حوثيين على استخدام الطائرات بدون طيار داخل حدودها، بما في ذلك في قاعدة كاشان بالقرب من مدينة أصفهان. شوهدت طائرة بدون طيار ذات أجنحة دلتا يبلغ طول جناحيها حوالي مترين على مركبة إطلاق في كاشان في نيسان/أبريل ٢٠٢٠.٢٨ وفي ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١، اعترضت المملكة العربية السعودية طائرة بدون طيار كانت تهدف إلى استهداف سفينة تجارية سعودية في جنوب البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب. كما شنت إيران غارات بطائرات بدون طيار ضد أهداف بحرية إسرائيلية. ففي ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢١، على سبيل المثال، ضربت عدة طائرات بدون طيار الناقلة MT Mercer Street شمال شرق ميناء الدقم العماني، خارج المياه الإقليمية العمانية. وكانت السفينة التي ترفع العلم الليبري تدار من قبل شركة شحن مملوكة لإسرائيل، هي زودياك ماريتايم.

بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والقدرات إلى الحوثيين، تحتفظ إيران بأكبر قوة صواريخ باليستية وصواريخ كروز في الشرق الأوسط، مما يشكل تهديدا خطيرا للمملكة العربية السعودية ودول أخرى. تتحسن الصواريخ الإيرانية باستمرار من حيث المدى والسرعة والطيران والتدمير. تم شراء مخزون الصواريخ الباليستية الإيرانية بمساعدة صينية وروسية وكورية شمالية ملحوظة. كما تمتلك إيران مجموعة من الصواريخ التي تعمل بالوقود السائل (سلسلة شهاب)، استنادا إلى تكنولوجيا سكود

السوفيتية السابقة، كما أنتجت صواريخ تعمل بالوقود الصلب مصممة محليا (سلسلة فتح)، استنادا إلى التكنولوجيا الصينية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك إيران صواريخ كروز للهجوم البري مثل سومار/مشكاه التي يبلغ مداها حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر. وكما يبرز الشكل ٣، من المرجح أن تطور إيران التكنولوجيا لتوسيع نطاقاتها الصاروخية على مدى العقد المقبل.

الشكل ٣: نطاقات الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز الإيرانية الافتراضية حتى عام ٢٠٣٠

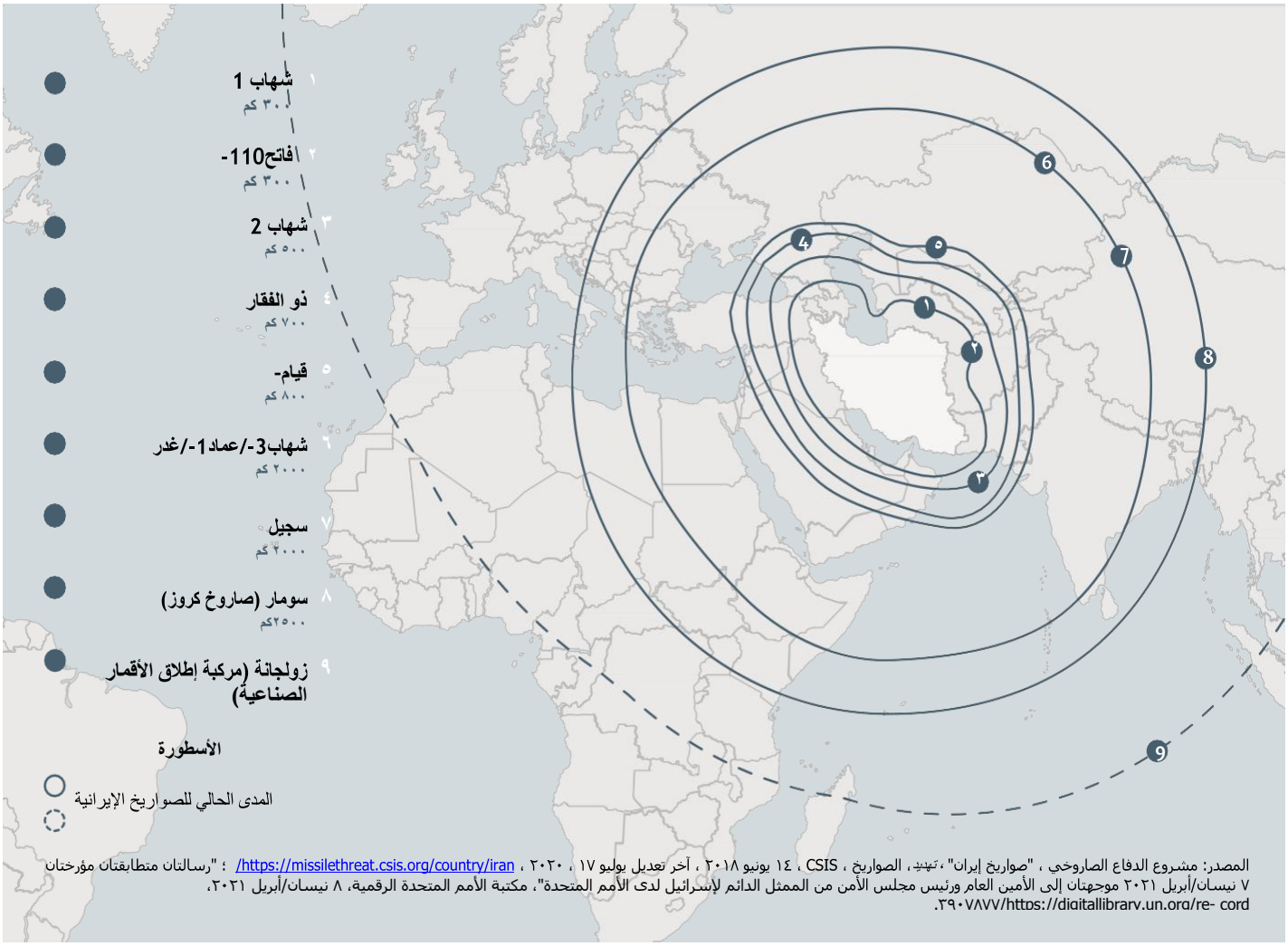

المصدر: مشروع الدفاع الصاروخي ، "صواريخ إيران" ، تهديد، الصواريخ ، CSIS، 14 يونيو ٢٠١٨ ، آخر تعديل يوليو ١٧ ، ٢٠٢٠ ، https://missilethreat.csis.org/country/iran/ ؛ "رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة"، مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١، https://digitallibrary.un.org/record/٣٩٠٧٨٧٧.

الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة"، مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١، https://digitallibrary.un.org/re- cord/3907877.

القدرات السيبرانية

واستكمالا لهذه الهجمات الحوثية، تشكل إيران والجماعات المرتبطة بها تهديدا إلكترونيا هجوميا للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وكما خلص أحد تقييمات الاستخبارات الأمريكية، فإن "خبرة إيران واستعدادها للقيام بعمليات إلكترونية عدوانية تجعلها تهديدا كبيرا لأمن الشبكات والبيانات الأمريكية وحلفائها. إيران لديها القدرة على شن هجمات على البنية التحتية الحيوية، فضلا عن القيام بأنشطة التأثير والتجسس". كما شنت إيران هجمات إلكترونية هجومية ضد البرلمانات الأجنبية والوكالات الحكومية والشركات، بما في ذلك أرامكو السعودية. بالإضافة إلى ذلك، طورت إيران برامج ضارة مدمرة من خلال إحدى مجموعات القرصنة التي ترعاها الدولة، إلفين. ومن الأمثلة على ذلك "شمعون"، وهي برمجية خبيثة استخدمت لأول مرة في العام ٢٠١٢ في هجوم على أرامكو السعودية، حيث حذفت ملفات من جهاز كمبيوتر مصاب ثم مسحت سجل التمهيد الرئيسي للكمبيوتر، مما جعله غير قابل للاستخدام. وتتم إدارة ومراقبة العديد من الإجراءات الحاسمة التي تتخذها أرامكو السعودية – مثل حفر آبار النفط، وضخ النفط، وتحميل الوقود على الناقلات – إلكترونيا. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على دفاعات أرامكو الأمنية السيبرانية، إلا أن هذه الأنظمة الرقمية ستظل أهدافا جذابة للهجمات الإلكترونية الهجومية الإيرانية.

ومن الآن فصاعدا، من المرجح أن تستخدم إيران والجماعات المرتبطة بإيران العمليات السيبرانية الهجومية كأداة رئيسية ضد البنية التحتية الحيوية السعودية في الخليج، مثل المنشآت النفطية. ومع ذلك، في حالة تصاعد الأعمال العدائية، فإن إيران والجماعات المرتبطة بها لديها أيضا القدرة على استهداف منشآت تحلية المياه، والشبكة الكهربائية، وأنظمة سكادا، وغيرها من البنية التحتية الحيوية باستخدام العمليات السيبرانية الهجومية. وتشمل التطبيقات المحتملة لهذه القدرات السيبرانية محاولة شن هجوم إلكتروني في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ على محطات معالجة المياه الإسرائيلية. وتسمح هذه القدرات السيبرانية لإيران بدعم الحوثيين في المناطق التي لا يمتلك فيها الحوثيون قدرات محلية ملحوظة. وعلى وجه الخصوص، عندما تقترن الهجمات الإلكترونية الإيرانية بالتهديد الحوثي للبنية التحتية الحيوية السعودية، فإن الهجمات الإلكترونية الإيرانية لديها القدرة على إحداث اضطرابات كبيرة عبر قطاعات البنية التحتية المتعددة.

القدرات البحرية (A2/AD) منع الوصول / تحريم الدخول

لدى إيران أيضا قدرات حربية متعددة الطبقات منع الوصول / تحريم الدخول (A2/AD)، بما في ذلك زرع الألغام البحرية، والطائرات بدون طيار، وتكتيكات حشد القوارب الصغيرة، والدفاعات الساحلية.

كما تستخدم إيران مجموعة من الأسلحة والتكتيكات غير النظامية الأخرى لتهديد البنية التحتية الحيوية التي تعبر الممرات المائية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

ويمكن بسهولة نشر قاذفات صواريخ كروز المتنقلة للدفاع الساحلي الإيراني على طول الساحل الإيراني، وفي الجزر التي تطالب بها إيران في الخليج، وربما حتى على منصات النفط. وقد وسعت إيران مخزونها من صواريخ كروز للدفاع الساحلي من صواريخ كروز الصينية من السلسلتين C802 C700 إلى أنواع مختلفة منتجة محليا، مثل نور وغادر وغدير. كما أن تهديد إيران بصواريخ كروز للدفاع الساحلي هو أيضا خارج الحدود الإقليمية. وإيران هي الدولة الوحيدة في الخليج التي تمتلك الغواصات. تتكون قوة الغواصات الإيرانية من ثلاث غواصات من طراز كيلو قادرة على زرع الألغام وإطلاق الطوربيدات، فضلا عن غواصات أخرى مستوردة ومنتجة محليا. وكجزء من عقيدتها البحرية، التي تؤكد على الحرب غير النظامية، تستخدم إيران سفنا أصغر حجما تؤكد على السرعة والتنقل. ويمكن لإيران أن تستخدم سفنا سريعة الهجوم لإطلاق النار على ناقلات النفط، أو زرع الألغام، أو تنفيذ تكتيكات الحشود. كما أن استحواذ إيران على زوارق الصواريخ من طراز هودونغ، وزوارق الصواريخ من الفئة C-14، وزوارق الدوريات من طراز MK 13 (وكلها من الصين) يسلط الضوء على تركيزها على القدرات غير النظامية. وتنتج إيران زوارق محلية، مثل زوارق الدوريات من الفئة الأولى والثانية من طراز Peykaap وزوارق الصواريخ.

باختصار، يجب فهم الهجمات الحوثية ضد المملكة العربية السعودية على أنها جزء من حملة حرب إيرانية غير نظامية أوسع نطاقا تشمل العمليات السيبرانية الهجومية والقدرات البحرية A2/AD.

حملة الحرب غير النظامية

زادت وتيرة هجمات الحوثيين في الأشهر الأخيرة، مما يشير إلى اشتداد الصراع في شبه الجزيرة العربية. ولفهم الأنماط التاريخية بشكل أفضل، حلل مركز الدراسات الاستراتيجية ٤,١٠٣ هجمة حوثية ضد المملكة العربية السعودية وفي اليمن وضد أهداف أخرى في الخليج بين ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ و٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١. ومن الممكن، وربما المحتمل، أن هذه البيانات لا تبلغ عن العدد الفعلي للهجمات، لأن بعضها لم يبلغ عنه علنا من قبل المملكة العربية السعودية أو لم يعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه. بالإضافة إلى ذلك، ادعى الحوثيون زورا بعض الهجمات، مثل هجمات ١٩ أيلول/سبتمبر ضد بقيق وخريص في المملكة العربية السعودية التي أبرزها الشكلان ٤ (أ) و٤ ب، التي ارتكبتها إيران جزئيا. ومع ذلك، من المرجح أن تكون هذه البيانات هي النظرة العامة الأكثر شمولا ودقة للهجمات الحوثية.

الشكل ٤ أ: صور الأقمار الصناعية الواسعة النطاق للهجوم على بقيق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

المصدر: الحكومة الأمريكية / العالم الرقمي/ ديجيتال جلوب.

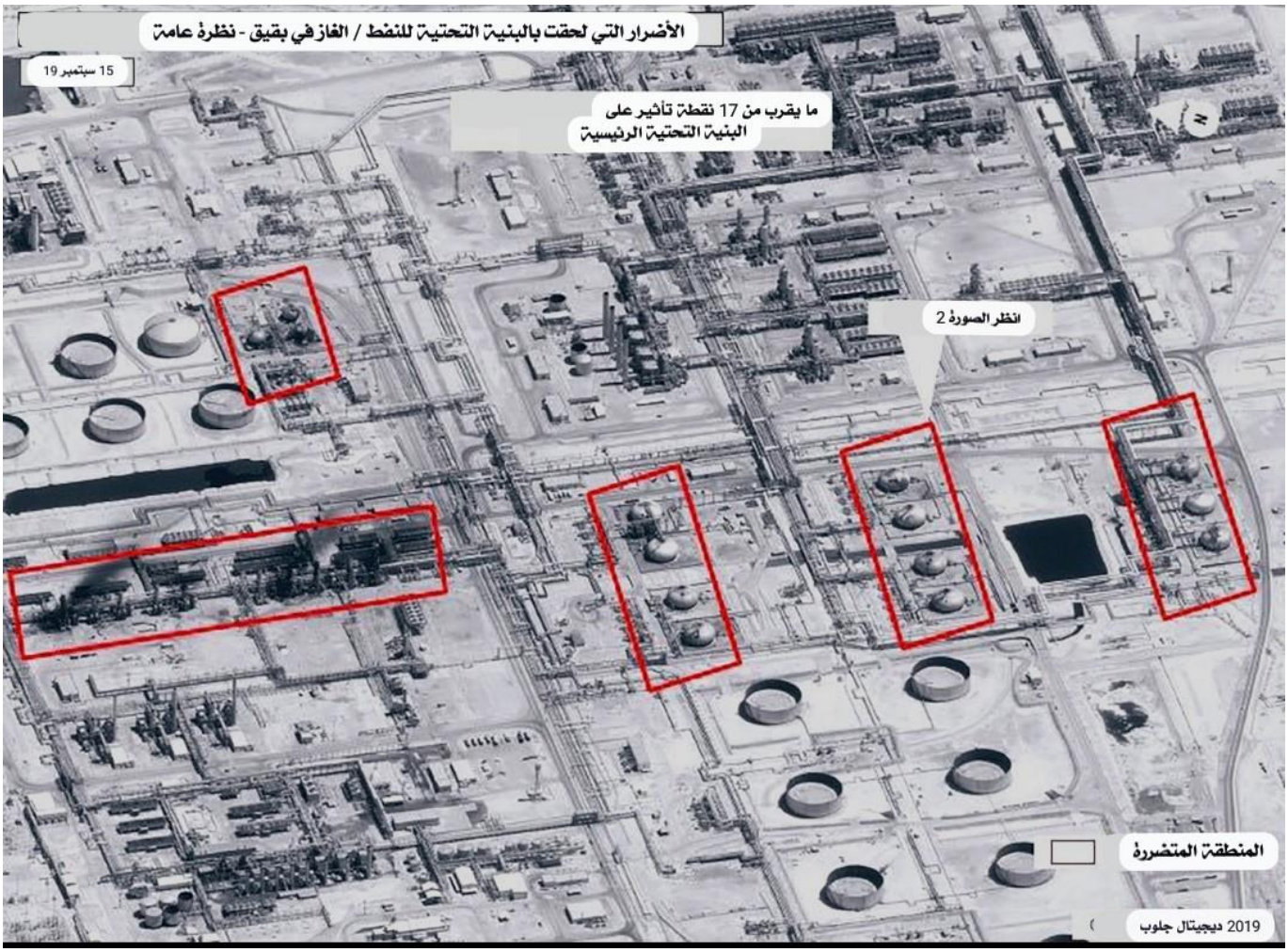

الشكل ٤ ب: صور الأقمار الصناعية عن قرب للهجوم على بقيق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

المصدر: الحكومة الأمريكية / العالم الرقمي/ ديجيتال جلوب

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، نفذت قوات الحوثيين ما متوسطه الشهري ٣٨ هجوما. وخلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢١، ارتفع هذا العدد إلى متوسط ٧٨ هجوما شهريا، ليصبح المجموع ٧٠٢ هجوما خلال فترة التسعة أشهر الإجمالية. وكانت هذه الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بالهجوم الحوثي في مأرب، حيث وقع ١٩٩ هجوما خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢١. كما نفذت قوات الحوثيين ١٣٣ هجوما إجمالا في أغسطس ٢٠٢١ وحده ـ أعلى حصيلة في شهر واحد

منذ يناير ٢٠١٦ على الأقل. ومع ذلك، لم تكن هذه الهجمات موزعة بالتساوي عبر المناطق الجغرافية.

وكانت الهجمات تتجه نحو الانخفاض لكنها ارتفعت في عام ٢٠٢١. كان عدد الهجمات الحوثية ضد المملكة العربية السعودية هو الأعلى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، وانخفض في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ثم زاد في عام ٢٠٢١. في الواقع، كان العدد الإجمالي للهجمات في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ أعلى من عام ٢٠٢٠ بأكمله. وتعد الاتجاهات الأخيرة مثيرة للقلق لعدة أسباب. أولا، تظهر الزيادة في الهجمات من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١ أن قوات الحوثيين تحتفظ بالقدرة والرغبة في شن هجمات مواجهة. ثانيا، يستخدم الحوثيون أسلحة أكثر تقدما، مثل صواريخ كروز والصواريخ الباليستية، مما يشير إلى أن قدراتهم آخذة في التحسن. ثالثا، يواصل الحوثيون استكمال أعمالهم ضد المملكة العربية السعودية بهجمات عسكرية في بعض مناطق اليمن، بما في ذلك محافظة مأرب.

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١، نفذ الحوثيون ٣٣ هجوما ضد المملكة العربية السعودية – بمعدل شهري قدره ٣.٧ هجوم، كما هو موضح في الشكل ٥. وعلى سبيل المقارنة، نظم الحوثيون ١٤ هجوما خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢٠، بمتوسط شهري بلغ ١.٦ هجوما. وهذه الزيادة في الهجمات، وإن كانت مدفوعة إلى حد كبير بإجمالي الهجمات الكبيرة نسبيا في شهر واحد في شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠٢١، إلا أنها تتميز بإظهارها مرونة الحوثيين وقدرتهم على ترجمة التحسينات النوعية في الأسلحة والقدرات إلى زيادات كمية في الهجمات. وتشير قدرة الحوثيين الأخيرة على تكثيف الهجمات إلى أنهم يشكلون تهديدا دائما للمملكة العربية السعودية.

الشكل ٥: هجمات الحوثيين ضد المملكة العربية السعودية، من يناير ٢٠١٦ إلى سبتمبر ٢٠٢١

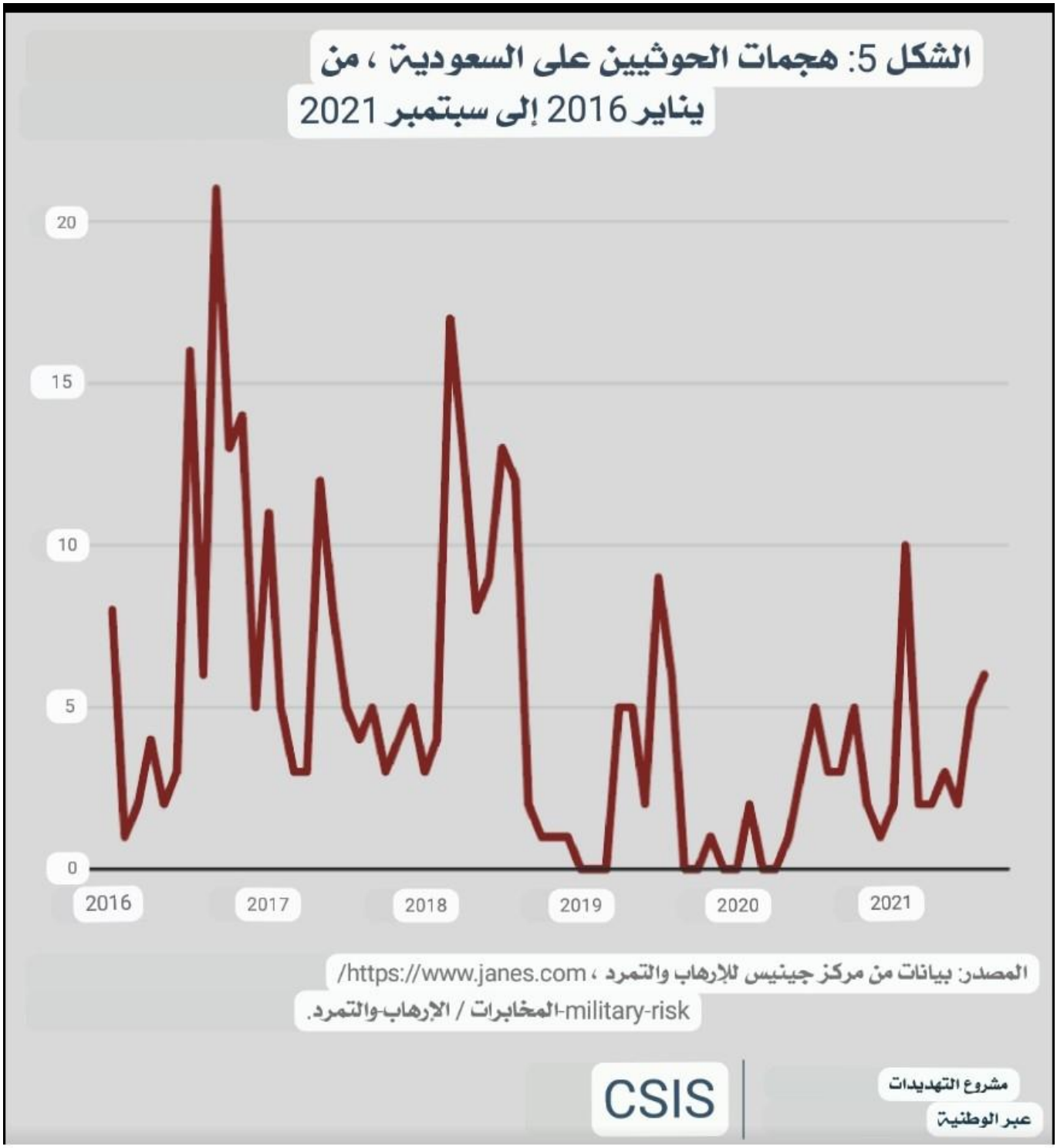

تركزت هجمات الحوثيين ضد المملكة العربية السعودية في المحافظات الجنوبية الغربية للبلاد وعلى طول البحر الأحمر، وخاصة في محافظات عسير وجازان ونجران، كما هو موضح في الشكل ٦. وقد

شكلت هذه المحافظات الثلاث مجتمعة أكثر من ٨٠ في المئة من الهجمات الحوثية داخل المملكة العربية السعودية من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، حيث شكلت جازان وحدها حوالي ٣٨ في المئة من الهجمات. وتشترك هذه المحافظات السعودية الثلاث في حدود برية مع محافظة صعدة اليمنية، معقل الحوثيين وموطن لعدد كبير من مواقع إطلاق الصواريخ الباليستية الحوثية. ونظرا للقرب الجغرافي الوثيق بين المحافظات التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن ومناطق عسير وجازان ونجران، من المرجح أن تظل هذه المحافظات تحت التهديد المستمر بهجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار. كما أن قرب هذه المحافظات من اليمن يحد أيضا من وقت رد فعل أنظمة الدفاع الجوي السعودية.

الشكل ٦: هجمات الحوثيين في المملكة العربية السعودية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ – أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

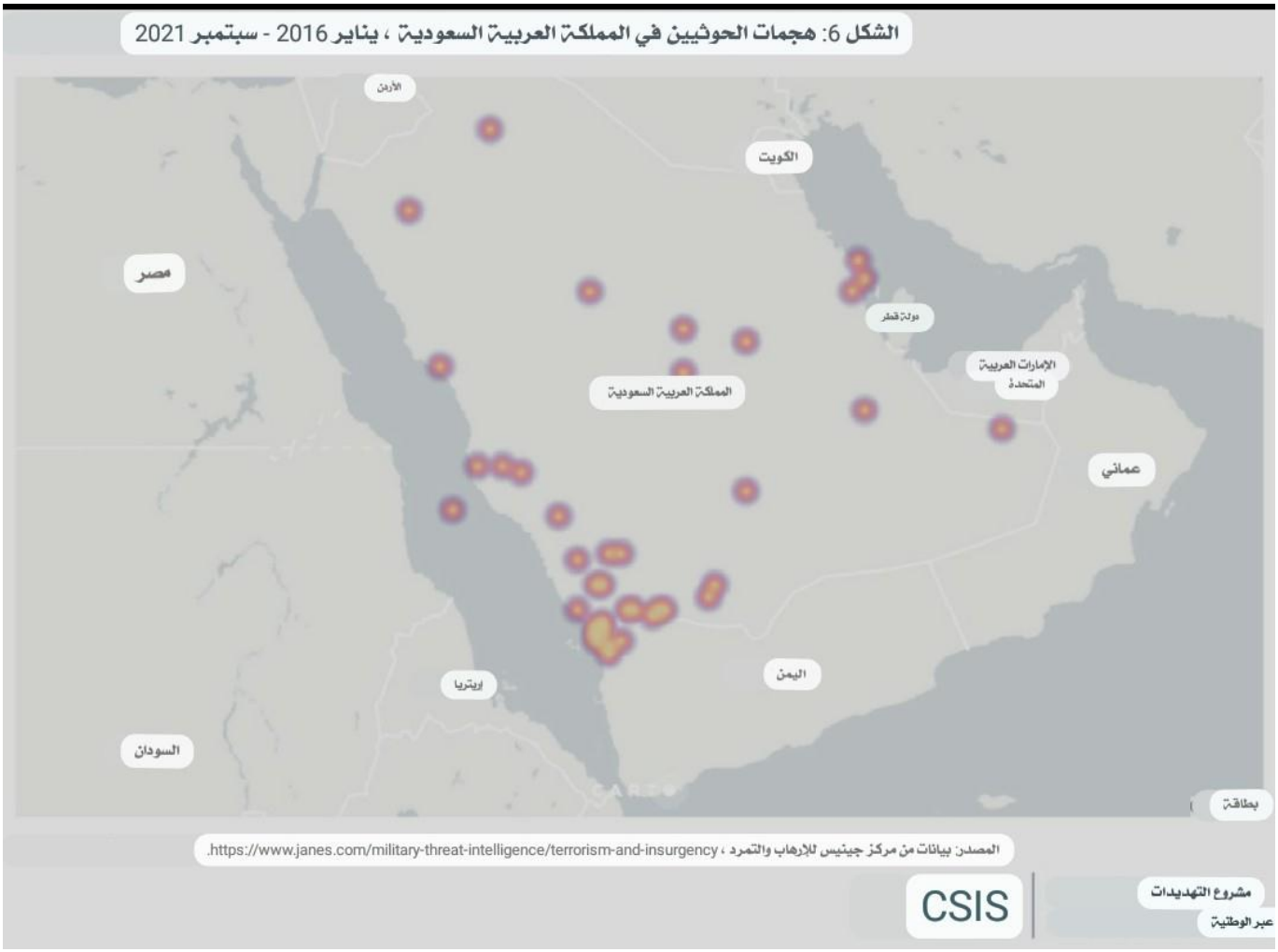

كانت الطريقة الحوثية الرئيسية للهجوم، لا سيما ضد المملكة العربية السعودية، هي استخدام الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، فضلا عن الطائرات بدون طيار. وقد استخدمت الصواريخ والطائرات بدون طيار الحوثية مرارا وتكرارا ضد البنية التحتية الحيوية داخل المملكة العربية السعودية. فعلى سبيل المثال، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن إطلاق ١٠ صواريخ باليستية من طراز

بدر-١ على المطار المدني في جازان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩. وفي حين أن الطائرات بدون طيار لا تسبب أضرارا مادية كبيرة من تلقاء نفسها، فإنها تظهر استمرار تعرض البنية التحتية المدنية، مثل المطارات، لهجمات الحوثيين على الرغم من أن الأنظمة منخفضة التقنية نسبيا. وتسهم هذه الهجمات أيضا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحوثيين من خلال محاولة الضغط على الحكومة السعودية لإنهاء النزاع و فرض تكاليف مالية كبيرة على المملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها من الهجمات المواجهة.

بالإضافة إلى الهجمات ضد أهداف برية في كل من اليمن والمملكة العربية السعودية، هاجمت قوات الحوثيين أهدافا بحرية مثل ناقلات النفط. وجد تحليل حديث للبيانات أن قوات الحوثيين نفذت ٢٤ هجوما بحريا ناجحا أو حاولت شن هجمات بمركبات بحرية غير مأهولة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيو ٢٠٢١، حيث تجمعت غالبية تلك الهجمات حول الموانئ اليمنية مثل الحديدة والصليف ووُجهت إلى السفن التجارية مثل ناقلات النفط. وهناك تكتيكات ناشئة أخرى، مثل استخدام المركبات البحرية غير المأهولة المحملة بالمتفجرات ضد السفن التجارية. في ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، حاولت زوارق يتم التحكم فيها عن بعد تحمل متفجرات مهاجمة السفينة "غلاديولوس التي ترفع العلم السعودي" على بعد حوالي ٩٠ ميلا بحريا قبالة الساحل اليمني. وفي رسالة لاحقة إلى الأمم المتحدة، زعمت الحكومة السعودية أن الحوثيين دبروا محاولة الهجوم.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، كان للهجمات الحوثية آثار استراتيجية وسياسية واقتصادية مختلطة. لم تؤثر الهجمات بشكل كبير على أسواق النفط العالمية أو إنتاج النفط المحلي في المملكة العربية السعودية على الرغم من بعض الصدمات الحادة في الأسعار، عل سبيل المثال، عندما ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ٧٠ دولارا للبرميل في أعقاب هجوم آذار/مارس ٢٠٢١ على مصفاة نفط رأس تنورة. وعلاوة على ذلك، لم يسفر سوى عدد محدود من الهجمات الصاروخية الباليستية عن خسائر في صفوف التحالف الذي تقوده السعودية. وقد أسقطت القوات البرية والجوية السعودية ما يقرب من ٩٠ في المائة من الطائرات بدون طيار و الصواريخ التي أطلقت من اليمن.

توصيات السياسة العامة

على الرغم من النجاحات السعودية في إسقاط الصواريخ والطائرات بدون طيار الحوثية، أظهرت إيران والحوثيون قدرة مستمرة على تهديد المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الخليج. أجبرت الحملة المستمرة التحالف السعودي على تكريس موارد عسكرية قيمة لتتبع واستهداف مواقع الصواريخ الحوثية ومرافق التخزين ومواقع التجميع. كما زادت الهجمات الحوثية ضد البنية التحتية المدنية من الضغط على الحكومة السعودية لإنهاء النزاع. وتمثل الهجمات على البنية التحتية السعودية، لا سيما بالطائرات بدون طيار، وسيلة فعالة لفرض أقصى قدر من العواقب الاقتصادية والسمعة على الحكومة السعودية بتكلفة منخفضة نسبيا. ويمكن أن تكلف صواريخ باتريوت الاعتراضية أكثر من مليون دولار، في حين أن الطائرات الحوثية بدون طيار قد لا تكلف سوى بضع

مئات من الدولارات. وبالتالي، هناك حاجة متزايدة لتزويد المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بعدة أنواع من المساعدة.

أولا، يجب على الولايات المتحدة والشركاء الآخرين تسليط الضوء بقوة أكبر على الحملة العسكرية الحوثية والإيرانية ضد المملكة العربية السعودية. لم يكن هناك ارتفاع في عدد الهجمات ضد المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي فحسب، بل تواصل إيران وحزب الله اللبناني تزويد الحوثيين بأنظمة أسلحة متطورة بشكل متزايد. يمتلك الحوثيون الآن مجموعة متنامية من صواريخ كروز والباليستية والطائرات بدون طيار وغيرها من أسلحة المواجهة القادرة على ضرب أهداف في جميع أنحاء الخليج - وخارجه. ومع ذلك، لم يكن هناك سوى القليل من التغطية الإعلامية المنهجية أو الإدانة العامة المستمرة. وقد أدانت وزارة الخارجية الأمريكية بشكل دوري حوادث محددة. ففي آب/أغسطس ٢٠٢١، على سبيل المثال، أطلق الحوثيون صاروخا على مطار مدني في أبها، مما أدى إلى إصابة ثمانية مدنيين. أدانت وزارة الخارجية الأمريكية بشدة الضربات، مشيرة إلى أن "هجمات الحوثيين تديم الصراع، وتطيل أمد معاناة الشعب اليمني، وتعرض جهود السلام للخطر في لحظة حرجة". لكن الولايات المتحدة وحكومات أخرى لم تسلط الضوء بشكل كاف على حجم المشكلة.

كما أن الوعي العام المتزايد بمدى الدعم الإيراني للحوثيين يمكن أن يضغط أيضا على المنظمات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، لإدانة التدخل الإيراني بقوة أكبر في الصراع ومطالبة الحوثيين بالتخلي عن الدعم الإيراني كجزء من مفاوضات السلام. يمكن أن يكون الوعي العام المتزايد مفيدا للكونغرس الأمريكي، حيث تعرضت مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية لانتقادات. كما أن الفهم الأفضل للحملة الحوثية والإيرانية في الخليج له أيضا آثار على شركاء الولايات المتحدة الآخرين، مثل إسرائيل، التي تواجه تهديدا كبيرا بالمواجهة من الجماعات المرتبطة بإيران في لبنان وسوريا والعراق والأراضي الفلسطينية.

ثانيا، يجب على الولايات المتحدة وشركائها تقديم مساعدة أمنية إضافية للمملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها – بما في ذلك المطارات ومرافق النفط والغاز وغيرها من أهداف البنية التحتية الحيوية – ضد هذه الهجمات ولمواجهة الأعمال الإيرانية في اليمن. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على سبيل المثال، أذنت الولايات المتحدة ببيع ٢٨٠ صاروخا جو-جو من طراز AIM-120C-7/C-8 إلى المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى قطع الغيار والدعم والتدريب. وقد لعبت صواريخ AIM-120C، التي تم نشرها من الطائرات السعودية، دورا أساسيا في اعتراض هجمات الطائرات بدون طيار المستمرة ضد المملكة العربية السعودية، حيث يتعرض كل من المدنيين السعوديين والرعايا الأجانب لخطر الأذى في مثل هذه الهجمات.\ وكانت مبيعات الأسلحة الأوسع نطاقا إلى المملكة العربية السعودية مثيرة للجدل لأن بعض الأسلحة الأمريكية استخدمت لشن غارات جوية في اليمن أسفرت عن مقتل مدنيين. في حين أن الانتقادات السابقة لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى

المملكة العربية السعودية تركزت على خطر إلحاق الضرر بالمدنيين في الضربات جو-أرض، فإن هذه القدرات الصاروخية جو-جو توفر للسعودية موردا قيما للدفاع عن السكان المدنيين والبنية التحتية دون نفس المخاطر الإنسانية.

لا تزال بطاريات صواريخ باتريوت تمثل أمرًا حساسًا، حيث تعترض صواريخ أرض-جو السعودية عددا كبيرا من محاولات الضربات الصاروخية على السعودية. لكن الولايات المتحدة أزالت بعض بطاريات باتريوت من السعودية في العام ٢٠٢٠ وسحبت بطاريات باتريوت إضافية من البلاد في العام ٢٠٢١، مما أثار مخاوف في جميع أنحاء الخليج بشأن التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة. وبما أن السعودية تعاني من نقص خطير في الذخيرة التي تستخدمها للدفاع ضد هجمات الحوثيين، يجب على الولايات المتحدة أن تنظر في تزويد المملكة العربية السعودية بإمدادات إضافية من صواريخ باتريوت الاعتراضية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة توفير تكنولوجيا إضافية مضادة للطائرات بدون طيار، لأن أنظمة باتريوت لها فائدة محدودة ضد الطائرات بدون طيار الصغيرة. ومن الأمثلة على ذلك الطائرات بدون طيار من طراز Coyote، والتي يمكن استخدامها في حملات مكافحة الطائرات بدون طيار؛ أنظمة الميكروويف عالية الطاقة Phaser ؛ وأنظمة ليزر عالية الطاقة لمواجهة أسلحة المواجهة.

يمكن للولايات المتحدة أيضا أن تساعد في توفير معلومات استخبارية قابلة للتنفيذ حول موقع البنية التحتية لمواجهة الحوثيين في اليمن. يتطلب تحديد وتنفيذ ضربات دقيقة ضد المواقع التي يطلق فيها الحوثيون ويخزنون ويجمعون صواريخ كروز والصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار المحملة بالمتفجرات وغيرها من أسلحة المواجهة معلومات استخبارية وتحليلات جميع المصادر.

ثالثا، يجب على الولايات المتحدة وشركائها مواصلة جهود الحظر العدوانية ضد الأسلحة والمكونات الإيرانية إلى اليمن. هناك العديد من الطرق التي تستخدمها إيران وشبكات التهريب المرتبطة بإيران. الأول يتبع سواحل عمان واليمن ويستخدم لتهريب البضائع العسكرية عالية القيمة، مثل مكونات الصواريخ وحاويات الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات ومكونات الطائرات بدون طيار والمركبات البحرية غير الماهولة UMV. وينطوي الطريق الثاني على إعادة الشحن في البحر قبالة سواحل الصومال، ويبدو أنه يزود في الغالب بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهناك طريق ثالث يمر عبر مضيق باب المندب. وقد أسفرت جهود الحظر الأمريكية السابقة عن بعض النجاحات، مثل الاستيلاء على أسلحة إيرانية غير مشروعة في البحر، من المحتمل أن تكون متجهة إلى اليمن، من قبل فريق خفر السواحل الأمريكي الذي يعمل في سفينة تابعة للبحرية الأمريكية في مايو/ أيار ٢٠٢١.

وفي ديسمبر ٢٠٢١، أعلنت وزارة العدل الأمريكية ان المحكمة الجزئية لمقاطعة كولومبيا ايدت مصادرة ١٧١ صاروخا أرض-جو، وثمانية صواريخ مضادة للدبابات، وأكثر من ١.١ مليون برميل من المنتجات النفطية من ست عمليات منفصلة في البحر في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وفي حين أن المضبوطات من هذه المتفجرات كبيرة، فقد قدمت وزارة العدل مصداقية قيمة لإجراءات مكافحة

التهريب من خلال التحقق من مصادر هذه الشحنات ووجهاتها المقصودة على أنها قادمة من إيران ومتجهة إلى منظمات مثل الحوثيين. يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في تخصيص موارد وزارة العدل للتحقق علنا من صحة أي مصادرة للأسلحة أو العتاد في المستقبل، مما يساعد على تعزيز المعايير والقواعد القانونية الدولية مع الكشف علنا عن الدور الذي تلعبه إيران في دعم الحوثيين والجماعات الإرهابية الأجنبية الأخرى.

وقد استخدمت القيادة المركزية للولايات المتحدة فريق الاستجابة الأمنية البحرية التابع لخفر السواحل في بحر العرب وشمال الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، صُممت ستة قوارب جديدة سريعة الاستجابة لخفر السواحل (FRC) يبلغ طولها ١٥٤ قدما لتحل محل قوارب الدورية القديمة التي يبلغ طولها ١١٠ أقدام (WPBs) في البحرين لدعم القيادة المركزية الأمريكية، وقد بدأ تشغيل القارب الرابع من من القوارب الستة في أكتوبر ٢٠٢١. ونظرا لزيادة قدرات FRCs على WPBs القديمة، يمكن للقيادة المركزية الأمريكية استخدام هذه السفن كأصول فعالة لمكافحة التهريب جنوبا في الخليج العربي، مستهدفة مناطق عبور التهريب التقليدية.

وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في عمليات الضبط، فإن هذه الجهود لم تكن متناسبة مع حجم ونطاق مشكلة تهريب الأسلحة. يجب على الولايات المتحدة وشركائها تخصيص موارد إضافية لجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية حول طرق التهريب الإيرانية، فضلا عن القيام بدوريات بحرية وجوية لاعتراض شحنات الأسلحة إلى الحوثيين. ويمكن تجديد المساعدات الأمنية الثنائية لبناء قدرات خفر السواحل اليمني، الذي يعمل على مكافحة التهريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة تحت رعاية الحكومة المعترف بها دوليا، والذي يعد عنصرا مهما في هذه الجهود.

أظهرت إيران والحوثيون قدرة مستمرة على تهديد المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الخليج. مع استخدام أسلحة المواجهة الرخيصة نسبيا مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، يمكن لقوات الحوثيين فرض تكاليف سياسية ومالية على المملكة العربية السعودية. لعب فيلق القدس وحزب الله اللبناني دورا حاسما في تحسين قدرات الحوثيين. وتحدث حملة الحرب غير النظامية هذه في سياق أوسع تزيد فيه إيران من مخزونها من اليورانيوم المخصب، وتدعم عددا متزايدا من الشركاء من غير الدول في المنطقة، وتطور صواريخ أطول مدى وأكثر دقة. ومع ذلك، وبدون حملة أكثر فعالية لتسليط الضوء علنا على هذه الهجمات ومواجهتها ومساعدة المملكة العربية السعودية في الدفاع عن نفسها، ستستمر إيران والحوثيون في زعزعة استقرار المنطقة.

الرابط الأصلي للتقرير

https://www.csis.org/analysis/iranian-and-houthi-war-against-saudi-arabia